

التحول الديمقراطي في إفريقيا مع الاشارة الى تجربتي: "الجزائر ونيجيريا".

فراحي محمد

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

شهدت العديد من الدول الإفريقية موجة من التحولات السياسية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، قادتها في اغلب الأحيان المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الوحيدة الأكثر تنظيماً وتأثيراً بعد استقلال هذه الدول في السبعينيات من القرن الماضي.

وباعتبار الجزائر ونيجيريا من أهم الدول الإفريقية لأهميتها الجيوسياسية من جهة، وللدور الاقتصاديهما من جهة أخرى فانهما يمثلان الصورة الحقيقة والاقرب لواقع التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، وفي هذه المقالة إشارة الى نماذج، مظاهر وعقبات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية:

التحول الديمقراطي، إفريقيا، الجزائر، نيجيريا، المؤسسة العسكرية، الانتخابات الرئاسية، الانقلابات العسكرية.

Abstract:

In the beginning of the nineties, Many African countries have seen a wave of political changes. After the independence of these countries in the sixties of the last century, the military institution was the only and the most organized and influential institution that oriented the political changes process in Africa.

Algeria and Nigeria are the most important African countries, they have geopolitical importance and large economies, they represent the true image and the closest to the reality of the democratic transition in the

African continent, and in this article referring to models, aspects and obstacles of democratization in Africa.

Key words:

Democratization , Africa , Algeria , Nigeria, the military institution, the presidential elections , military coups.

مقدمة:

إن ما يميز الحكم في إفريقيا بعد الاستقلال هو سعادة الحكم الشخصي ، وعدم احترام قواعد تبادل السلطة، وضعف الهياكل المؤسسية الخاصة بالمارسة السياسية والقضاء على المعارضة السياسية وانتهاج سياسة الحزب الواحد، وبذلك عرفت هذه الدول ما يسمى بشخصنة السلطة وتركيزها في يد رئيس الدولة¹.

كما أن عملية التحول الديمقراطي² في إفريقيا أمر رهن بقرارات كاريزمية بالإضافة إلى ضغط الخارج، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتسييد الولايات المتحدة الأمريكية العالم³، هذه الأخيرة التي كثيرة ما أيدت زعماء أفارقة - مع أن حكمهم كان فاسداً ومستبداً - فحافظت على بقائهم في السلطة خدمة لمصالحها، ودافعت إلى الانقلاب على بعضهم - منهم أصدقاء الأمس أعداء اليوم - كما ساهمت في انتهاج الديمocratie في بعض الأنظمة⁴. ولدراسة التحول الديمقراطي في إفريقيا مع الإشارة إلى تجربتي كل من الجزائر ونيجيريا سنحاول التركيز على النقاط الآتية:

- نماذج التحول الديمقراطي.
- مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر ونيجيريا.
- عقبات التحول الديمقراطي في كلا البلدين.

أ. نماذج التحول الديمقراطي:

تعتمد الكثير من دول العالم الثالث نموذج التحول المشروط أو الموجه لمواجهة المطالب الشعبية المنادية بالديمقراطية؛ من خلال وضع خطط تحكم

عملية التحول. وربما يكون هدف هذه النخب هو استيعاب الضغوط الداخلية والخارجية، الأمر الذي جعل من الإصلاحات الديمقراطية المعلن عنها مجرد تغييرات شكلية.

وقد شهدت كل من الجزائر ونيجيريا منذ استقلالهما تجربة تحول ديمقراطي معقدة حيث دخلت الجزائر في حالة من التحول المتأزم منذ نهاية الثانينيات إلى يومنا هذا، أما نيجيريا فتارikhها مليء بالصراع على السلطة. وهذا يرجع في نظر الكثرين إلى أن الجزائر ونيجيريا بعد الاستقلال ورثتا كافة تناقضات التيارات الفكرية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى المشكلات التقليدية للتحول السياسي في دول العالم الثالث من سيطرة الحزب الواحد أو تدخل الجيش في شؤون الحكم، أو اختلال السلطات لصالح سلطة تنفيذية مسيطرة وبيروقراطية نافذة وأحياناً فاسدة، أو كل هذه المشكلات مجتمعة¹.

لا شك أن نموذج التحول الموجه يعد آلية مناسبة تستطيع من خلاها الأنظمة السياسية الإفريقية عامة والنظمتين في الجزائر ونيجيريا خاصة استيعاب الضغوط الشعبية أو حتى الخارجيه المطالبة بالتغيير والتحول الديمقراطي⁵.

وبما أن الدراسة محددة بإطار زمني يمتد من استقلال كلا البلدين إلى اليوم سنحاول دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي خلال فترتين أساسيتين هما:

* الفترة الأولى (من الاستقلال إلى 1999م).

* الفترة الثانية (من 1999م إلى اليوم).

مع التركيز على الفترة الثانية من التحول والتي تعكس قرتي حكم كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس النيجيري أوليسوغون أبasa نحو.

* الفترة الأولى (من الاستقلال إلى 1999م):

في الفاتح من أكتوبر 1960م، أصبحت نيجيريا دولة فدرالية مستقلة عن بريطانيا وتابعة للناظم البريطاني، أما الجزائر فقد تحصلت على استقلالها في 5 جويلية 1962م عن فرنسا، وطبقت منذ الاستقلال نظام سياسي جمهوري شبه رئاسي. وقد حكم نيجيريا حتى 1999م اثنا عشر زعيمًا سياسياً، بينما وصل إلى الحكم في الجزائر ستة رؤساء فقط.

وهناك من يرى أن الجزائر خلال هذه الفترة عرفت مراحلين للتحول وهما:

1. مرحلة حكم الحزب الواحد (1962-1989م).
2. مرحلة التعددية السياسية (ما بعد 1989م).

بينما قسم البعض مراحل التحول في المشهد السياسي النيجيري إلى أربعة مراحل هي:

1. الجمهورية الأولى (1960-1966م).
2. الحرب الأهلية (Biafra) (1966-1979م).
3. الجمهورية الثانية، (1979-1982م).
4. من بوخاري إلى أباشا (1983-1999م).

مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر:

1. مرحلة حكم الحزب الواحد، وتنتد من الاستقلال إلى إعلان دستور التعددية سنة 1989، وتضم مرحلة حكم الرئيس بن بلة ثم بومدين وأخيراً الشاذلي بن جديده.

* رئاسة بن بلة (1962-1965م):

استلم بن بلة الحكم مباشرة بعد استقلال الجزائر، ومثلت فترة حكمه استمراراً للاتجاه الثوري، لكن هذه المرة لبناء الدولة. ومن خلال دستور 1963م ومشارق الجزائر 1964م أصبح لحزب جبهة التحرير الوطني مهمة

إنشاء الدولة والإشراف عليها ورافقها، مع سيطرة الرئيس وفي هذه الفترة بدأت معضلة تدخل الجيش في الحكم⁶.

• رئاسة هواري بومدين (1965-1978م):

في 19 يونيو 1965م أطاح هواري بومدين بالرئيس أحمد بن بلة عن طريق انقلاب عسكري، وألغى بومدين دستور 1963م وأعطى أولوية لسياسة التصنيع لم تشهدها الجزائر من قبل⁷. وحاول بناء جهاز للدولة فعال ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، كما كرس بومدين السلطة العسكرية باسم الشرعية الثورية، واستقرت سيطرة رئيس الجمهورية على مقاييس الحكم.

• رئاسة الشاذلي بن جدي (1979-1989م):

بعد وفاة الرئيس بومدين في 1978م، تولى الحكم الرئيس الشاذلي بن جدي ذو الخلفية العسكرية أيضاً، ونتيجة للأزمة الاقتصادية والاحتقان السياسي الذي عاشته الجزائر بعد 1986م؛ بدور الرئيس أجندـة جديدة تقوم على ثلاث محاور هي: "الافتتاح والمصالحة الوطنية، واعادة هيكلة الحزب الواحد، وتطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد".

وقد مثلت أحداث أكتوبر 1988م بداية المعضلة الجزائرية التي أفرزت دستور 1989م والانتخابات البلدية لسنة 1990م التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁸. ثم الانتخابات التشريعية 1991م حيث فازت الجبهة الإسلامية بـ 188 مقعداً، مما أدى بالجيش إلى التحرك في 29/12/1991م لإقالة الرئيس الشاذلي وإيقاف العملية الانتخابية⁹.

مرحلة التعددية السياسية (ما بعد 1989م)، التي جاءت كنتيجة لظروف داخلية منها أحداث أكتوبر 1988م، وأخرى خارجية حيث شهد العالم نهاية الحرب الباردة وبداية عهد القطبية الأحادية بزعامة الولايات

المتحدة الأمريكية، وتضم هذه المرحلة رئاسة محمد بوضياف، ثم علي كافي وأخيرا الأمين زروال.

▪ **فترة حكم محمد بوضياف في إطار المجلس الأعلى للدولة:**

لجأت المؤسسة العسكرية إلى محمد بوضياف العسكري القديم وأحد صانعي الاستقلال لإضفاء الشرعية على النظام الجديد، وحاول بوضياف إعادة تفعيل جبهة التحرير الوطني وملء الفراغ السياسي الناجم عن حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد تم اغتيال بوضياف في يونيو 1992م وكانت فترة حكمه أقصر فترة لرئيس جزائري¹⁰.

▪ **فترة حكم علي كافي في إطار المجلس الأعلى للدولة:**

بعد اغتيال بوضياف تم اختيار علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في يونيو 1992م. واستمر العنف وتفاقمت الأزمة الاقتصادية نتيجة لانعدام الأمن، ومع انتهاء فترة حكم علي كافي الانتقالية أُعلن الجيش أن تعيين رئيس الجمهورية من صلاحيات المجلس الأعلى للأمن الذي عين اللواء الأمين زروال لشغل منصب رئيس الدولة¹¹.

▪ **فترة حكم الأمين زروال في إطار المجلس الأعلى للأمن:**

حاول الأمين زروال منذ البداية فتح باب الحوار مع كافة القوى دون استثناء، ووضع قيادات الجبهة الإسلامية رهن الإقامة الجبرية. وأعلن في نوفمبر 1994م عزم إجراء انتخابات رئاسية في أواخر عام 1995م، وفي نوفمبر 1995م جرت الانتخابات الرئاسية التعديلية الأولى في تاريخ الجزائر وفاز فيها الأمين زروال بـ 61% من الأصوات.

▪ **فترة حكم الأمين زروال (1995-1998م):**

أكسبت انتخابات 1995م نظام زروال شرعية مكتته من القيام بجموعة من الإصلاحات منها التعديل الدستوري لسنة 1996م، وفي فبراير

1997م صادق المجلس الوطني الانتقالي على قانون الأحزاب السياسية والانتخابات مع استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ المخطورة.

لقد حقق برنامج الرئيس زروال الخاص بالاستقرار السياسي ومحاولة تجديد شرعية النظام والدولة نجاحا ملحوظا مع الانتخابات البرلمانية في 1997م، حيث استطاع تحريك المصالحة والوفاق الوطني نحو المدف الأساسي وهو إخراج الجزائر من أزمتها السياسية¹².

وفي هذه الفترة تصاعد الصراع بين مؤسسة الرئيس والمؤسسة العسكرية حول الحوار مع قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعلى إثر ذلك قدم زروال استقالته في سبتمبر 1998م¹³.

لقد ساهمت المعطيات الجديدة في بداية التسعينات على خروج موضوع الفساد من دائرة المواضيع المسكوت عليها، حيث أخذ اهتماما كبيرا في النقاش السياسي والإعلامي، واهتم عدد من الباحثين بدراسة هذه الظاهرة في النظام السياسي ما بعد الاستقلال¹⁴.

هذا ما جعل الرئيس السابق أحمد بن بلة يصرح لإحدى وكالات الأنباء الفرنسية "إن محصلة عشرين عاما من الاستقلال في الجزائر سلبية تماما، وأن كل شيء أصبح فاسدا في الجزائر في الوقت الراهن، وعلى جميع المستويات"¹⁵.

مظاهر التحول الديمقراطي في نيجيريا:

1. الجمهورية الأولى، من 1960 إلى 1966م.

في الفاتح من أكتوبر 1960م أصبحت نيجيريا دولة فدرالية مستقلة، برئاسة رئيس الوزراء باليو (Ballera) والحاكم العامزكيو (Azilien)، والملكة البريطانية كأعلى سلطة في الدولة. و مباشرة بعد الاستقلال سيطرت قبيلة هوسا فولاني (Hausa Fulani) على السلطة الاتحادية.*

وفي 1963 تم صدور دستور جديد الذي جسد إرادة التيار الرافض للهيمنة البريطانية، وعين آزكيو (Nnandi Azikiwe) كأول رئيس لجمهورية نيجيريا الفدرالية¹⁶، الذي انتهت ولايته إثر أول انقلاب عسكري سنة 1966.

2. الحرب الأهلية (Biafran) من 1966 إلى 1979:

يمثل 15 يناير 1966 تاريخ انقلاب الجيش على الحكومة المدنية لباليوا "Baliwa" وبداية تدخل الجيش مباشرة في العملية السياسية، وشكلت حكومة عسكرية ترأسها الجنرال "Aquiyyi Ironsi" وبدأ الصراع ضد الإيو في الشمال¹، وفي 28-29 جويلية 1966 نفذ انقلاب مضاد بزعامة القائد الشمالي "Yakabi Gowon" الذي قام بتجديد النظام الاتحادي.

وفي 30 ماي 1967 أعلن "Gukwu" انفصال المنطقة الشرقية عن الحكومة الاتحادية، ودخلت نيجيريا في حرب أهلية سميت حرب Biafran التي انتهت في 15 يناير 1970 بعد هرب "Gukwu" إلى الكود فوار، بعد أن حصدت هذه الحرب أكثر من مليون قتيل¹⁷.

استمر حكم "Gowon" بزعامة حزب PDP وسيطر المجلس العسكري الأعلى على الحياة السياسية، وعرفت هذه الفترة بالحكم التسلطي والفساد السياسي لحكومة "Gowon"، مما عجل بانقلاب "محمد مورتالا" (Mohammed Murtala) في 29 جويلية 1975 م.

تم اغتيال محمد في انقلاب فاشل تحت قيادة الرائد "دييكا" (Buka Suka)، وحكم نيجيريا بعده الجنرال "أبasa نجو" (Olusegun Obasanjo) الذي أكمل انتشار الإصلاحات وأصدر دستور 1979. وفي 11 أوت 1979 أجريت انتخابات رئاسية فاز بها الحزب الوطني النيجيري (NPN) وأصبح «شاغاري» (Alhaji Sehu Shagari) رئيساً مدنياً لنيجيريا.

3. الجمهورية الثانية، من 1979 إلى 1983م:

ورثت حكومة "شاغاري" وضعًا متأزماً ومسطراً عليه من طرف النخبة العسكرية، وتعرضت حكومته إلى مضائق الأحزاب السياسية واتهمت بالفساد السياسي، مما انعكس سلباً على حياة المواطنين الذين خرجوا في مظاهرات عارمة في الشمال وقامت الحكومة بقمع هذه المظاهرات بالقوة¹⁸.

وعاد «شاغاري» إلى الرئاسة في انتخابات 1983م واتهمت الأحزاب السياسية حزب NPN بالتلاعب والتزوير، هذا ما مهد الطريق مجدداً لتدخل الجيش في انقلاب عسكري في 31 ديسمبر 1983م.*

4. من بوخاري، إلى أباتشا، 1983- 1999:

أوصل انقلاب 1983م "محمد بوهاري" (Muhammad Buhari) إلى الحكم، ومثل استئصال شأفة الفساد أحد أهداف حكومته بالإضافة إلى تطهير المؤسسة العسكرية والشرطة وحتى بعض السياسيين، ومنعت الأحزاب السياسية وفرضت سياسة تكشف نتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ونظم «بابا نجيدا» (Ibrahim Babangida)، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة انقلاباً على بوهاري في 27 أوت 1985م، ووعد بابا نجيداً بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتقيد الفساد، وضمان مسؤولية الحكومة وفرض الانضباط غير أن هذه الوعود كانت كاذبة لعدم مقدرة الحكومة الوفاء بها.

نظمت محاولات انقلابية على بابا نجيداً في مارس 1986م وأفريل 1990م، وتم تبني دستور 1989م. وسمح لحزبين فقط خوض انتخابات 1993م وهما: الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SDP)، وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني (NRC)، وفاز أبيولا بالانتخابات، غير أن بابا نجيداً ألغى نتائج الانتخابات وتزايد سخط الجماهير على حكومة بابا نجيداً وأُجبر على الاستقالة في أوت 1993م¹⁹.

عينت حكومة جديدة في 27 أوت 1993م بزعامة أرنست (Ernest Shonekan)، استمرت 82 يوماً وأسقطت بانقلاب عسكري في 17 نوفمبر 1993م بقيادة ساني أباتشا (Sani Abacha). وعرفت مرحلة حكم أباتشا بالفساد والاستبداد والطغيان والاستعمال المفرط للقوة لحل الأزمات الإثنية والعرقية.

وظهر الصراع بين الشمال والجنوب (المسلمين والمسيحيين)، وفي سنة 1995م أعد دستور جديد وألغى قرار تجميد الأحزاب السياسية، وحاول أباتشا إعادة الترشح لعهدة ثانية في انتخابات 1998م إلا أن الموت حال دون ذلك حيث توفي في 8 جويلية 1998م.*

تولى "أبو بكر" الحكم (Abudulsalami Abubakar) وسمح بالتعديدية السياسية، وأقيمت انتخابات محلية في 20 فبراير 1999م، تلتها انتخابات الجمعية الوطنية في 9 يناير 1999م، ومجلس الشيوخ والنواب في 20 فبراير 1999م التي فاز بها حزب PDP وعاد أباشا نجوا إلى الحكم مرة أخرى ولكن حاكماً مدنياً هذه المرة²⁰.

تميزت هذه الفترة بانتشار واسع للفساد السياسي المرتبط بال منتخب العسكرية التي احتكرت السلطة، ومثل الفساد السبب المباشر لسياسة الانقلابات العسكرية التي أعقبت أنظمة سياسية أفسد من سابقاتها ولعل نظام ساني أباتشا الصورة الأكثر وضوحاً لفساد النظام السياسي النيجيري.*

* الفترة الثانية (بعد 1999م):

بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999م في كل من الجزائر ونيجيريا وصل إلى الرئاسة كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس أولسيغون أباشا نجوا، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات ديمقراطية في هذين البلدين الإفريقيين التي أوصلت مدنيين إلى السلطة، لذلك دخلت كل من الجزائر ونيجيريا عصر الحكم المدني بعيداً عن حكم الجيش.

**مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر (1999-2007م):
فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2004م):
الانتخابات الرئاسية 1999م:**

اختير عبد العزيز بوتفليقة مرشحا للجيش بعد استقالة الرئيس زروال. وبعد انسحاب المرشحين الستة احتجاجا على تزوير الاقتراع في المراكز الانتخابية المتنقلة وفي الثكنات العسكرية حسب ما صرحوا بذلك، وتحولت الانتخابات التعددية إلى مجرد استفتاء على شخص عبد العزيز بوتفليقة الذي تحصل على نسبة 73.79%.²¹

وقد منع عدد من الشخصيات من الترشح للرئاسيات منهم: محفوظ نحناح، لويزة حنون ونور الدين بوكروح بالإضافة إلى رئيس الوزراء السابق سيد أحمد غزالي الذي لم يتمكن من الحصول على توقيع 75000 صوت على الأقل في 25 ولاية.²²

المجدول رقم 3: نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1999م.

المرشح	الأصوات المتحصل عليها
بد الله سعد جاب الله.	400,080
عبد العزيز بوتفليقة	7, 445,045
أحمد طالب الإبراهيمي	1, 265,594
مقداد سيفي	226,139
حسين آيت أحمد	321,179
مولود حمروش	314,160
يوسف الخطيب	121,414

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 29، 05 محرم 1420هـ / 21 أبريل 1999م، ص. .04

وطرح بوتفليقة منهجا جديدا للخروج من أزمة الشرعية السياسية في الجزائر تمثل في مشروع المصالحة الوطنية* الذي يقوم على ثلاث عناصر:

- العفو عن الإسلاميين المتشددين الذين ترددوا على النظام لكنهم لم يتورطوا في أحداث عنف أو إرهاب.

- معاقبة من ثبت تورطهم في تلك الأحداث وإتاحة الفرصة لمن يعلن استسلامه للاستفادة من تخفيف العقوبة بموجب قانون الوفاق المدني.

- حظر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مع فتح المجال لزعيمها المفرج عنهم بمارسة النشاط السياسي بصفة فردية في إطار حزبي جديد أو ضمن القضاء السياسي والحزبي القائم²³.

وقد ظهرت في هذه الفترة موجة ثانية من العنف واندلعت انتفاضة الريع الامازيغي في أبريل 2001 والتي عكست صراع الهويات داخل الجزائر¹. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أدرك العالم خطورة ظاهرة الإرهاب، التي عاشتها الجزائر منذ بداية التسعينات²⁴.

وفي ماي 2002م، شهدت الجزائر انتخابات تشريعية فاز بها حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 35.5%， ومقاطعتها أربعة أطراف منها جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الحسوبان على منطقة القبائل). وقد عرفت هذه الفترة خلافات بين الرئيس بوتفليقة ورئيس الحكومة علي بن فليس انتهت بإقالة رئيس الحكومة وانقسام جبهة التحرير الوطني إلى تيار يمثله علي بن فليس وتيار الحركة التصحيحية بزعامة عبد العزيز بالحادم الموالي للرئيس بوتفليقة²⁵.

الجدول رقم 4: نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2002م.

الحزب	الأصوات المتحصل عليها
جبهة التحرير الوطني	2,618,003
الجبهة الوطنية الجزائرية	113,700
حركة الإصلاح الوطني	705,319
حركة مجتمع السلم	523,464
حزب العمال	246,770
التجمع الوطني الديمقراطي	610,461
آخرون	2,630,150
المجموع	7,420,867

المصدر:

Algeria, LEGISLATIVE ELECTIONS OF 30 MAY 2002, in:
<http://psephos.adam-carr.net/countries/a> /Algeria/algeria2002.txt/
 05/01/2009.

الانتخابات الرئاسية 2004 وإعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة (2004-2009):

في 8 أبريل 2004م، أقيمت انتخابات رئاسية في الجزائر وكان من مرشحيها الرئيس المنتهية عهده عبد العزيز بوتفليقة علي بن فليس، وعبد الله جاب الله، لويزة حنون، علي فوزي رباعين وسعيد سعدي. وفاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بـ أكثر من 85%， وما يميز هذه الانتخابات هو حياد الجيش عن العملية السياسية²⁶.

الجدول رقم 5: نتائج الانتخابات الرئاسية أبريل 2004م.

اسم المرشح	الانتصار / الحزب	عدد الأصوات المتحصل عليها
عبد العزيز بوتفليقة	متزوج حر	8.651.723
علي بن فليس	جبهة التحرير الوطنية	653.951
بد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	511.526
سعيد سعدي	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	197.111
لويزة حنون	حزب العمال	101.630
فوزي رباعين	عهد .54	63.761

المصدر:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 24، 28 صفر 1425هـ / 18 أبريل 2004م، ص.

.04

وفي هذه المرحلة طفت إلى السطح قضية الخليفة، التي تعتبر أكبر قضايا الفساد في الجزائر المعاصرة، والتي أظهرت في أواخر عام 2002 مدى ضعف القوانين المتبعة ومدى الضعف الخطير في أجهزة الدولة. بدأت شكوك كبير حول هذه الشركة التي وصلت إلى القمة في ظرف 3 سنوات فقط، وبعد توقيف 3 من كبار المسؤولين في مطار الجزائر وبمحوزتهم أكثر من 2 مليون دولار لم يعلن عنها.

وبعد التحقيق في فرنسا حول شركة الخليفة، أبلغ رئيس الحكومة الجزائرية "أحمد أو يحيى" أن مجموعة الخليفة ستتكلف الدولة 100 مليار دينار (1.3 مليار دولار)، وأعلن أن الدولة ستغوض 250 ألف مستثمر أودعوا أموالا بقيمة 600 ألف دينار (8 آلاف دولار) من خلال صندوق يقام لهذا الغرض²⁷.

انتهت العهدة الثانية من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2009 قام خلاها بتعديل الدستور ليبقى في السلطة إلى أجل غير مسمى، وبالرغم من المشاركة الضعيفة والتي لم تتجاوز 42% وفارق فارغة قدرت بـ 17%

انها لاقت ارتياحا لدى المسؤولين الجزائريين²⁸، ومع تنامي ظاهرة الريع العربي التي كثيرا ما عارضها الرئيس بوتفليقة زيادة على مرض الرئيس استمر في الحكم الى غاية 2014 ليعاد انتخابه في 16 اפרيل 2014 لعهدة رابعة الى غاية 2019م.

مظاهر التحول الديمقراطي في نيجيريا (بعد 1999م):
فترة حكم الرئيس أبasa نجو وبداية عهد الجمهورية الرابعة (1999-2003م):
الانتخابات الرئاسية 1999م:

وفي عام 1999 شهدت البلاد أول حكومةمدنية وصلت إلى السلطة عن طريق انتخابات شعبية، مهدت لها بعض الخطوات الإصلاحية على مدار ما يقرب من 3 سنوات، وهي الانتخابات التي فاز بها الرئيس أوليسجون أو بابا سانجو^{*}.

حيث شهدت لأول مرة انتقال السلطة من حكومةمدنية إلى حكومةمدنية أخرى وذلك استمرارا لعملية التحول الديمقراطي التي شهدتها البلاد منذ عام 1999، لذلك اعتبرتها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة نموذجا ديمقراطيا يحتذى به في منطقة غرب إفريقيا المضطربة²⁹.

حصل أبasa نجو في هذه الانتخابات على 62.8% من الأصوات وسيطر PDP على أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ. وأعاد أبا سانجو ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية لسنة 2003م.

الانتخابات الرئاسية (أبريل 2003م) وإعادة انتخاب أبasa نجو (2003-2007م):

أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (INEC) فوز الرئيس أبasa نجو بـ 61.8% من الأصوات وبذلك قد ضمن عهدة أخرى ليستمرة في حكم نيجيريا (انظر الجدول رقم 6)³⁰.

وتضمنت هذه الانتخابات بنظر المراقبين المحليين والدوليين فساداً ومخالفات وتزوير وعنف. وفي ماي 2006م، رفض مجلس الشيوخ مشروع لتعديل الدستور للسماح بعهدة ثلاثة لصالح أبasa نجو، ونظمت انتخابات 2007م* التي فاز بها "عدوا" (Yar' Adua) المدعوم من طرف أبasa نجو واستمرت سيطرة pdp على الحياة السياسية في نيجيريا إلى يومنا هذا³¹.

الجدول رقم 6: نتائج الانتخابات الرئاسية 19 أبريل 2003م.

المرشح	الحزب	النسبة المتحصل (%)
محمد بخاري Muhammad Buhari	الحزب النيجيري لكل الجماهير All Nigeria Peoples Party (ANPP)	32.0
أوليسينيون أبasa نجو Olusegun OBASANJO	حزب الشعب الديمقراطي Peoples Democratic Party (PDP)	61.8
أودموجوي أوچوكوي Odumegwu Ojukwu	التحالف الكبير لكل التقدميين All Progressives Grand Alliance (APGA)	03.3
آخرون	/	02.8
المجموع	/	99.4

المصدر:

Nigeria: PRESIDENTIAL ELECTION OF 19 APRIL 2003, in:
<http://psephos.adam-carr.net/countries/n/nigeria/nigeriapres2003.txt>
 /05/01/2009

و نظراً لعدم قبول البرلمان النيجيري التمديد للرئيس أبasa نجو لعهدة أخرى، تم تنظيم انتخابات في ماي 2007 فاز بها الرئيس عمرو موسى الذي امتدت ولايته إلى وفاته بسبب المرض في 05 ماي 2010 ليخلفه جودلوك جوناثان في 09 فيفري 2010 إلى غاية 06 ماي 2011 لي منتخب بعدها رئيساً لنيجيريا³²، وخلال مدة حكمه تم اعلان حالة الطوارئ في ماي

2013 بسبب العمليات الإرهابية التي قامت بها جماعة بوكو حرام والتي كان آخرها اختطاف 200 طالبة من مدرسة.

ومنذ ذلك الحين لا تزال نيجيريا تعيش حالة من انعدام الاستقرار السياسي اثرت كثيرا على أداء الحكومات المتنالية، وعلى مستوى الحقوق والحرريات مما جعل الكثير من المنظمات الدولية والدول الغربية تخوف من نشوء حرب أهلية في هذه الدولة المتعددة الأثنيات والأعراق والديانات.

ج. عقبات التحول الديمقراطي في إفريقيا:

شهدت القارة الإفريقية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، عملية تحول ديمقراطي أتتت العديد من الحكومات الديمقراطية، بينما حكومات أخرى لم تستطع بناء أنظمة سياسية ديمقراطية نظراً لعوائق كثيرة ذكر أهمها:

1. الميراث الاستعماري وتأثيرات القوى الاستعمارية في مرحلة ما بعد الاستقلال فهذا الميراث هيأ لنحو ظاهرة الفساد، وساهم في سوء توزيع الخدمات والفرص، وعدم الاستقرار وتجنيد الصراعات والحروب الأهلية في العديد من دول العالم الثالث.

2. غياب المؤذج الديمقراطي وسيادة النظم التسلطية نتيجة احتكار السلطة السياسية وهو ما جعل الصراع على السلطة عنيفاً، حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية³³.

3. استمرار مرحلة العنف والإرهاب وانعدام الاستقرار، وهو الأمر الذي أخر الانفراج بين السلطة والمعارضة السياسية وفي بعض الأحيان السلطة والجماعات المسلحة التي انطوى بعضها في الجزار داخل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي³⁴.

4. ارتفاع الفقر والتدهور والتخلف الاجتماعي، وتغذى العنف في المناطق الأكثر فقرًا، مما جعلها ملاذاً آمناً للجماعات المتعارضة والمتصارعة مع النظام السياسي³⁵.

5. الانقسامات القبلية والصراعات الإثنية، التي تركت آثاراً واضحة على البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

6. ضعف المشاركة السياسية أو غيابها في الكثير من الأحيان، وهو ما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات السياسية، وحرمان أصحاب الكفاءات من المشاركة بفاعلية في العملية السياسية³⁶.

ويرى "ميشال جونستون" (Michael Johnston) أن الوصول إلى الديمقراطية يحتاج إلى دولة تؤدي وظائفها بفاعلية وهي مقبولة من جميع فئات الشعب ومن طرف الدول الأخرى، ولكي تكون هذه الديمقراطية مستقرة ينبغي توفر خمسة شروط هي:

أولاً، السماح بتطوير مجتمع مدني متطور وحر. ثانياً، إيجاد مجتمع سياسي يعكس القدرة والسلطة. ثالثاً، المساواة في الحريات للمواطنين واستقلالية الحياة الجمعوية. رابعاً، بيرورقراطية الدولة المستعملة من طرف الحكم الديمقراطي الجديد. خامساً، اقتصاد مؤسسي لتحقيق التنمية³⁷.

كل هذه العناصر مهمة وجميعها معرضة لتأثير الفساد، خاصة في الدول التي تمر بعملية انتقال إلى الديمقراطية مثل الجزائر ونيجيريا، هذا ما يتطلب وقتاً وجهداً لإيجاد هذه الشروط بعدها تكون أمام تقييم مدى ودرجة ديمقراطية هذه الأنظمة.

الهوامش

1. منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في مجموعة مفكرين، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، أوت 1999م)، ص. 46.
2. يعرف كل من شمبيتر "Schumpeter" وأودنيل «O'Donnell» التحول السياسي بأنه: "الفترة التي تعقب حكم نظام وتبقي تولي نظام آخر، وخلال هذه الفترة تمثل المواجهات إلى التركيز على طبيعة المؤسسات السياسية المزمع إقامتها والمزايا التي ينبغي أن تحصل عليها جماعات المصالح وإعادة توزيع الموارد العامة"، أما التحول الديمقراطي فيعني: "الانتقال من بنى سياسية تقليدية إلى بنى مؤسساتية حديثة بحيث تضمن للمواطن حق المشاركة في اتخاذ القرار السياسي".
3. عرفت إفريقيا والشرق الأوسط في الثانينات من القرن الماضي تحولاً محدوداً وفي تسعينيات القرن الماضي حدث قدر من التحول الليبرالي خاصة في السنغال وتونس ومصر والجزائر، لمزيد من المعلومات انظر: صامويل هاتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص. 84.
4. حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية (القاهرة: قسم العلوم السياسية، 2002م)، ص. 169-171.
- * هناك من يرى أن التجربة الديمقراطية في الجزائر بعد 1989م انطلقت على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى اتفاقية أكتوبر، وكذلك الطموحات والأمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك. إذ تم اختزال الأزمة بعمقها، وتشعب عواملها، وتعدد جوانبها إلى مجرد فشل نمط التنظيم الاقتصادي السائد حتى ذلك الحين، وضرورة استبداله، إضافة إلى إدخال بعض الإجراءات الشكلية على المستوى السياسي المتمثلة في مراجعة نظام الانتخاب، إلخ، للتفصيل أكثر انظر: عنصر العياشي، سosiولوجيا الديمقراطية والتردد في الجزائر (مصر: مركز البحوث العربية، ط. 1، 1999)، ص. 10-23.
5. أحمد منسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2004)، ص. 133.
6. حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص. 214-216.
*في نظر بن بلة الحزب الذي هو حزب جبهة التحرير الوطنية هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها، لمزيد من المعلومات انظر: نجيب حرام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، فبراير 2003م)، ص. 126.

7. الصراع على السلطة في الجزائر ليس ولد الاستقلال وإنما كانت هناك خلافات فكرية وإيديولوجية خاصة بين بن بلة المتحالف مع هيئة الأركان العامة، وبين كريم بلقاسم رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، لمزيد من المعلومات حول الصراع على السلطة في الجزائر المستقلة انظر: محمد العربي الزبيري، *تاريخ الجزائر المعاصر*(1954-1962م)، ج.02 (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص ص.204-205.
8. عبد الحميد الإبراهيمي، "دراسة حالة الجزائر"، في مجموعة مفكرين، *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، ديسمبر 200م)، ص. 839.
 *إن النظام السياسي الجزائري خاصة في فترة هواري بومدين مثل انعكاساً لطبيعة النظام الاستعماري والأجهزته القمعية البوليسية، حاول بومدين من خلاله استثمار كل الإمكانيات المتوفرة لدى الجيش والحزب لبناء دولة قوية بمؤسساتها. لمزيد من المعلومات حول دور الظاهرة العسكرية في إفريقيا انظر: مولود حموش، *الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء* (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م)، ص. 85-86.
9. زناتي فؤاد، *النظم الانتخابية على عهدى الانفتاح والتعددية في مصر والجزائر: دراسة مقارنة*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في النظم السياسية المقارنة، جامعة وهران، 2007، ص. 14.
10. International Crisis Group, "ISLAMISME, VIOLENCE ET REFORMES EN ALGERIE," Le Caire/Bruxelles: ICG Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord, N°29, 30juillet 2004, pp.7-9.
- * قد جاء الجيش إلى تحجيم مكانة بوسياف منذ توليه السلطة في يناير 1992م بعد استحداث المجلس الأعلى للدولة إلى اختياره بعد أشهر قليلة من توليه الحكم.
11. أحمد منسي، مرجع سابق، ص ص. 141-142.
12. المرجع نفسه، ص. 142.
13. المرجع نفسه، ص ص. 143-144.
14. Luis Martinez , "Algérie : les nouveaux défis," Mars/Avril 2003, p.4.
15. محمد حليم لمام، مرجع سابق، ص. 111.
16. محمد علي البدوي، *دراسات سوسيولوجية* (لبنان: دار النهضة العربية، ط. 1، 2004م)، ص. 14.
- * هناك أكثر من 250 مجموعة عرقية، الأكثر تأثيراً سياسياً هم الموسما فولاني في الشمال (%29)، اليوروا في الغرب (%21)، والإبو في الشرق (%18).
17. MARIA SOPHIA STEYN, OIL POLITICS IN ECUADOR AND NIGERIA: A PERSPECTIVE FROM ENVIRONMENTAL HISTORY ON THE STRUGGLES BETWEEN ETHNIC MINORITY GROUPS,

MULTINATIONAL OIL COMPANIES AND NATIONAL GOVERNMENTS,
UNIVERSITY OF THE FREE STATE BLOEMFONTEIN, SOUTH AFRICA;
SUPERVISOR: PROF. ANDRÉ WESSELS, BLOEMFONTEIN: NOVEMBER
2003; pp. 83-84.

*أظهر إحصاء السكان سنة 1962 أن سكان الجنوب أكبر من عدد سكان الشمال المهيمن على السلطة، لذلك ظهر صراع عرقي، فقامت الحكومة الاتحادية بإلغاء هذه النتائج وإجراء إحصاء آخر سنة 1963م الذي قدر عدد سكان نيجيريا بـ 55.6 مليون، 30 مليون في الشمال مما فتح المجال أمام الاضطرابات خاصة في المنطقة الغربية أين تم الكشف عن وجود فساد كبير وسوء إدارة.

18. Marc –Antoine Pérouse De Montclos, "La Violence Ethnique à L'épreuve des Faits: Le Cas du Nigeria," Revue Tiers Monde, t.XLIV, n° 176, octobre-décembre 2003, pp.867-871.

19. Library of Congress – Federal Research Division, Country Profile: Nigeria, July 2008, p.04.

20. فاز شاغاري بالرئاسة سنة 1979 م على رأس الحزب الوطني النيجيري الذي تحصل على 37% من مقاعد مجلس النواب، و38% في مجلس الشيوخ، كما فاز في سبعة ولايات من أصل 19 ولاية.
لمزيد من المعلومات انظر:

NIGERIA: History and Politics, in SiteWeb: www.iss.co.za/af/profiles/nigeria/nigeria1.html.

*وفي عهده بدأ استحواذ البرجوازية المحالففة مع قيادات الحزب الوطني النيجيري ودخلت البلاد في أزمة اقتصادية أفضت إلى وقوع انقلاب 31 ديسمبر 1983 بزعامة الجنرال محمد بوهاري.

20. حدي، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سابق، ص. 167-166.

* كان أباشا المرشح الوحيد لخوض الانتخابات الرئاسية المزمع القيام بها في أوت 1998م، بعد إقناعه الأحزاب الخمسة لترشيحه، وهذه الأحزاب هي: 1. حزب المؤتمر النيجيري UNCP، 2. حزب الوسط الوطني النيجيري NCPN، 3. الحركة الديمقراطية الشعبية GDM، 4. الحزب الديمقراطي النيجيري DPN، 5. مؤتمر الإجماع الوطني CNC.

21. الشيماء علي عبد العزيز، "نيجيريا واحتمالات التحول إلى الحكم المدني،" السياسة الدولية، ع. 134، أكتوبر 1998م، ص. 221-222.

* من 1985-1998م حكم نيجيريا حكام عسكريون، واعتبرت مرحلة حكم بابا نجيدا مرحلة تأسيس الفساد على نطاق واسع كأداة سياسية للسيطرة حيث سلب 12.2 بليون دولار من إيرادات النفط، واحتلss ساني أباشا آخر حاكم عسكري أكثر من 3 بليون دولار.

22. عبد الله اسكندر، "منافسو بوفلية ينسحبون ويعلنون التعبئة... وعدم الاعتراف بشرعية نتائج الانتخابات،" *الحياة* (لندن: 15 أفريل 1999م، ع. 13186)، ص. 6.

23. Jean Shaoul, "Algerian elections: FLN provides political cover for military regime," in web site: <http://www.wsws.org/articles/1999/apr1999/alge-a16.shtml>, 16 April 1999

* تمثل مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمه الرئيس بوفلية في قانون الوئام المدني الذي طرح في البرلمان للمصادقة عليه في يوليو 1999، ورغم مصادقة البرلمان عليه إلا أن بوفلية أصر على إجراء استفتاء شعبي في سبتمبر 1999. وقد حظي القانون بموافقة 98% من الشعب وظل القانون ساريا حتى 13 يناير 2000، ومن خلال هذا القانون أصدر بوفلية عفوا شاملًا عن الجماعات المسلحة التي دخلت في هدنة مع النظام.

24. أحمد منسي، مرجع سابق، ص ص. 144-145.

25. International Crisis Group, "ALGERIA: UNREST AND IMPASSE IN KABYLIA," Middle East/North Africa Report N°15, Cairo/Brussels: 10 June 2003, p.06.

26. Luis Martinez, Op., Cit., p. 17.

27. Ahmed MAHIOU, "Remarques sur l'évolution du système politique algérien," Congrès International des étudiant Africains, 2004, p.15.

*رئيس حكومة سابق والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطنية، الذي اشتق إلى حركة تصحيحة بقيادة وزير الخارجية السابق عبد العزيز بالحاجموالي تدعم المرشح عبد العزيز بوفلية، وتيار آخر يدعم علي بن فليس في انتخابات أبريل 2004، مع استمرار للأزمة السياسية في الجزائر والعنف الذي خلف خلال 11 شهرا من عام 2003 حوالي 830 ضحية، لمزيد من المعلومات انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 (القاهرة: الأهرام، ط. 1، أوت 2004)، ص ص. 409-412.

28. Miguel Hernando de Larramendi, "Algeria after the re-election of Abdel Aziz Bouteflika," Area: Mediterranean & Arab World - ARI N° 87/2004 (Translation from Spanish) Date 6/2/2004, p. 03.

29. أمان، التقرير العالمي حول الفساد 2004م، مرجع سابق، ص ص. 21-22.

30 دوريات أكاديمية، مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر على الموقع: Siyassa .Org .Eg/News content /5/25/2516.

*أوليسيجون أو ياسانجو (بلغة يوروبا: Aremu Obasanjo Oluṣeṣun Mathew Okikiola) هو جنرال وسياسي سابق من نيجيريا، والرئيس النيجيري من عام 1999 إلى 2007. وهو مسيحي،

من قبائل اليلوروها. ولد في أبيوكوتا بولاية أوغون. انضم إلى الجيش في سن الـ 21، في عام 1958. عمل كجندي سابقاً قبل أن يحكم دولته مرتين، أول مرة كحاكم عسكري بين 13 فبراير 1976 إلى 1 أكتوبر 1979، والمرة الأخرى هي منذ عام 1999 إلى 2007 كرئيس منتخب. يسكن حالياً في منطقة أدو أودو أوتا.

31. وزارة التجارة الخارجية والصناعة بجمهورية مصر العربية، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والت التجارية بين جمهورية مصر العربية ودولة نيجيريا، خلال الفترة من 1999 إلى الستة أشهر الأولى 2004، ص. 5-4.

.32Human Rights Watch: Election or "Selection"? Human Rights Abuse and Threats to Free and Fair Elections in Nigeria, Number 1, April 2007, pp. 22-31.

* لمزيد من المعلومات حول هذه الانتخابات والأجواء التي أقيمت فيها انظر: A Human Rights Watch Briefing, "A Human Rights Agenda for Nigeria's 2007 General

Elections and Beyond,"A Human Rights Watch Briefing PaperNumber 2, February 2007, pp.1-7.

1. Lauren Ploch, Nigeria: Current Issues, CRS Report for Congress, Updated January 30, 2008, pp.3-5.

بشير شايب، مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: 2010، ص 1.134

33. حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي في إفريقيا (القاهرة:دار القارئ العربي،1993)،ص.116.

34. David H. Gray and Erik Stockham,"Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: the evolution from Algerian Islamism to transnational terror,"African Journal of Political Science and International Relations Vol. 2 (4), December 2008, pp. 092-093.

35. بومدين بوزيد، "الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال،" في علي خليفة الكواري (محرا)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، مارس 2005م)، 236-234.

36. محمد علي البدوي، مرجع سابق، ص. 26-27.

37. Michael Johnston, "Corruption et Démocratie: Menaces pour le Développement, Possibilités de Réforme," Revue Tiers Monde, t. XLI, n° 161, janvier-mars 2000, p. 120.